



Saudi Arabia and Italy 1975-2015

Forty years of cooperation and economic partnership

Prof. Dr. Fahad Abbas Sulieman

Muna Kamal Hussein

fahad_sulim@uokirkuk.edu.iq

munakamal@uokirkuk.edu.iq

Abstract

Saudi -Italian relations occupy an important position in the framework of international relations, given the long history of investment and economic cooperation, which directly contributed to strengthening the economic partnership between the Kingdom of Saudi Arabia and the countries of the world, especially with Italy, the issue of research, which witnessed more development, especially in the field of economic partnership, and established this in sound cooperation, represented in the fact that Italy is one of the most prominent commercial partners of the Kingdom of Saudi Arabia.

According to the Saudi perspective, Italy is an essential station in Saudi -European relations. Italy is not only the forefront in the arrangement of Saudi -European commercial partnership, but also comes within the introduction to the countries that have close relations with the Kingdom, in light of the convergence of visions and attitudes regarding many issues, which created a solid ground for cooperation in the political, economic, commercial and investment fields, and encouraged businessmen in the two countries to establish joint economic projects, which is what is It reflects the development of relations and cooperation between the two countries, and this cooperation has framed with agreements and memorandum of understanding signed between the two countries.

This Research discusses economic relations between the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Italy for forty years, which were reflected in the agreements and notes of cooperation and understanding in the commercial fields and stimulating the movement and protection of investments in both countries.

Key words: Saudi Arabia – Italy- economic partnership.



المملكة العربية السعودية وإيطاليا 1975-2015 أربعون عاماً من التعاون والشراكة الاقتصادية

(1) د. فهد عباس سليمان

(2) م. م. منى كمال حسين

الملخص

تحتل العلاقات السعودية الإيطالية مركزاً مهماً في إطار العلاقات الدولية، نظراً للتاريخ الطويل من التعاون الاستثماري والاقتصادي والذي أسهم بشكل مباشر في تعزيز الشراكة الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية ودول العالم، لا سيما مع إيطاليا موضوع البحث، التي شهدت المزيد من التطور لا سيما في ميدان الشراكة الاقتصادية، وترسخ ذلك في تعاون سليم، تمثل في كون إيطاليا واحدة من أبرز الشركاء التجاريين للمملكة العربية السعودية.

ووفق المنظور السعودي، تعد إيطاليا محطة أساسية في العلاقات السعودية الأوروبية، فإيطاليا لا تحتل الصدارة في ترتيب الشراكة التجارية السعودية الأوروبية وحسب، بل تأتي ضمن مقدمة الدول التي تربطها علاقات وثيقة بالمملكة، في ظل تقارب الرؤى والمواقف إزاء العديد من القضايا، وهو ما أوجد أرضية صلبة للتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية، وشجع رجال الأعمال في البلدين لإقامة مشاريع اقتصادية مشتركة، وهو ما يعكس تطور العلاقات والتعاون بين البلدين، وقد أطر هذا التعاون باتفاقيات ومذكرات تفاهم تم توقيعها بين البلدين.

يناقش البحث العلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيطاليا على مدار أربعين عاماً، التي عكستها الاتفاقيات ومذكرات التعاون والتفاهم في المجالات التجارية وتنشيط حركة وحماية الاستثمارات في كلا البلدين.

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية - إيطاليا - التعاون الاقتصادي.

(1) الشهادة: دكتوراه

اللقب العلمي: استاذ

مكان العمل: جامعة كركوك / كلية التربية للبنات

(2) الشهادة: ماجستير

اللقب العلمي: مدرس مساعد

مكان العمل: جامعة كركوك / كلية التربية للبنات



نظرة تاريخية حول العلاقات السعودية - الإيطالية:

تعود العلاقات السعودية - الإيطالية بجذورها الى عام 1932، إذ تكثرت جهود البلدين في التوقيع على اتفاقية للصدقة والتعاون التجاري في العاشر من شباط 1932 (I.O.R) / L/PS/12/2062,1932 والتي نصت على اعتراف الحكومة الإيطالية بالملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود ملكاً على الحجاز ونجد وملحقاتها وتوثيق أوامر الصداقة بين الجانبين (السبعاوي، 196، 2022)، فضلاً عن إنشاء علاقات سياسية وتعزيز التمثيل الدبلوماسي بين الطرفين (جريدة ام القرى، 1932).

تعزز التقارب السعودي - الإيطالي أثناء تلك المدة بوصفها محاولة من البلدين لتعزيز الحضور الإيطالي في السعودية اقتصادياً (Bin Muammar, 2013, p.120)، فقد توجه وزير الخارجية الأمير فيصل الى إيطاليا في 18 نيسان 1932، لتبادل إبرام اتفاقية الصداقة والتجارة التي وقعت سابقاً (السماري واخرون، 125، 1999)، وعقد اجتماعاً مع وزير الخارجية الإيطالي دينو كراندي (D. Grandi) وناقش معه تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين، ونتج عن تلك الزيارة أن وقع الجانبان على اتفاقية تجارية أخرى في 22 نيسان حملت نفس بنود الاتفاقية السابقة (Pizzigal, 2013, 181).

ورغم التطور الذي وصلت إليه العلاقات السعودية - الإيطالية، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 أيلول 1939 بين المعسكرين المتحاربين قد حال دون استمراريتها، فقد أعلنت الحكومة السعودية الحياد حيال الحرب الدائرة رغم محاولات الأطراف المتحاربة جذب المملكة لهذا الطرف أو ذاك (علي، 2011، 47). وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية استأنفت المملكة العربية السعودية وإيطاليا العلاقات الدبلوماسية بينهما بتاريخ 4 تشرين الثاني 1947 بعد انقطاع دام خمس سنوات، وجرت الاتصالات الأولية من خلال المفوضتين الإيطالية والسعودية في تركيا، وكان أول وزير إيطالي مفوض هو فيليب زابي (F. Zappi)، الذي وصل إلى جدة في 10 تشرين الأول 1947 وقدم أوراق اعتماده أمام ولي العهد الأمير سعود (ام القرى، 1947). وبادرت الحكومة السعودية من جهتها بتعيين وزير مفوض لها في روما واختير موفق الالوسي لهذا المنصب، الذي قدم أوراق اعتماده بصفته وزيراً مفوضاً لبلاده للرئيس الإيطالي لويجي إينودي (L. Einaudi) في 25 كانون الأول 1950 (ام القرى، 1951).

توجه وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل الى روما في زيارة رسمية بتاريخ 15 نيسان 1952، وعقد اجتماعاً مع رئيس الوزراء الإيطالي السيد دي جاسبري (A. Gasperi) وناقش معه تطور العلاقات الثنائية بين البلدين فضلاً



عن ملفات أخرى تتعلق بالمنطقة العربية والدور الايطالي الدبلوماسي الذي يمكن أن تعول عليه المملكة العربية السعودية في سبيل دفع عملية السلام والاستقرار في المنطقة العربية (Pizzigall, 2013, 22).

بعد تولي الملك سعود بن عبدالعزيز (1953-1964) مقاليد الحكم بعد وفاة والده الملك ابن سعود، لم تصل العلاقات السعودية - الإيطالية الى مستوى متقدم، إلا إن الحدث الابرز تمثل في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، فقد اتفق الطرفان على رفع مستوى التمثيل من وزير مفوض الى سفير وافتتحت أول سفارة بين البلدين عام 1954، في وقت كانت الحكومة الإيطالية تعمل على تعزيز دور شركاتها وتأكيد حضورها الفاعل في المملكة، رغم المنافسة الشديدة مع الشركات الأمريكية والبريطانية (السبعأوي، 2021، 317)، فضلاً عن تأثيرات قضايا الصراع العربي الإسرائيلي لا سيما حرب حزيران 1967، التي جعلت من إيطاليا تخفف من حضورها في المنطقة في ظل تلك الظروف (Nehme, 1994, 935).

شهد عقد السبعينات تحسناً ملحوظاً في علاقات البلدين، ففي 7 شباط 1973 توجه وزير الخارجية الايطالي جوزيبي ميديشي (G. Medici) في زيارة رسمية الى الرياض، وعقد اجتماعاً مع الملك فيصل بن عبدالعزيز (1964-1975)، تناولوا العلاقات الثنائية وتم الاتفاق على التوقيع على أول اتفاقية ثقافية وفنية والتعاون العلمي والتكنولوجي بين الجانبين (ام القرى، 1973). وفي 8 حزيران 1973 توجه الملك فيصل وبرفقته وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز، الى روما في زيارة رسمية لأول ملك سعودي الى إيطاليا، التقى خلالها برئيس الجمهورية الايطالي جيوفاني ليون (G. Leone)، وناقشا العلاقات السياسية والاقتصادية بين الطرفين (www.darah.org.sa) (Strika,

وبعد اندلاع حرب تشرين الأول/ اكتوبر 1973 أوضح وزير الخارجية الايطالي ألدو مورو (A. Moro) أن بلاده تؤيد السلام والاستقرار في الشرق الأوسط والحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول، وفي 10 كانون الثاني 1974 توجه وزير النفط السعودي احمد زكي يماني الى روما والتقى بوزير الخارجية الايطالي مورو، وناقش معه الوضع في المنطقة في ظل الأزمة النفطية التي بدأت تعصف بالعالم، وناقش الجانبان الحاجة الى ضمان الأمن وإمدادات الطاقة في إيطاليا، التي تأثرت بتلك الأزمة (Pizzigall, 2013, 22).



تطور التعاون الاقتصادي بين الرياض وروما 1975-2005:

في إطار جهود البلدين في تفعيل التعاون الاقتصادي ووضع الارضية المناسبة للشراكة الاقتصادية بينهما، فقد استقبلت المملكة العربية السعودية الرئيس الايطالي جيوفاني ليون في 3 آذار 1975، وهو أول رئيس ايطالي يزور المملكة، والتقى بالملك فيصل وناقش معه ملفات عدة أهمها تفعيل مبدأ الشراكة الاقتصادية بين الرياض وروما، والتأكيد على صلات الصداقة والمودة بين الجانبين، وفي الرابع من اذار وقّع الجانبان على اتفاقية التعاون الاقتصادي والصناعي والفني والمالي، التي أكدت على حضور الشركات الايطالية في دعم التجربة التنموية في المملكة فضلاً عن تعزيز النشاط التجاري بين الجانبين، وأسفرت تلك الاتفاقية عن تنشيط الحركة التجارية بين الجانبين، إذ احتلت ايطاليا المرتبة الخامسة من بين الدول المصدرة الى المملكة العربية السعودية، أي بنسبة (4,9%) (ام القرى، 1975).

بعد اغتيال الملك فيصل في الخامس والعشرون من اذار 1975 وتولي أخيه الملك خالد بن عبدالعزيز (1975-1982) مقاليد العرش السعودي، تعزز التعاون الاقتصادي بين المملكة وايطاليا، ففي الخامس من آب 1977 توجه رئيس الوزراء الايطالي جيوليو أندريوتي (G. Andreotti) ووزير خارجيته أرنالدو فورلاني (G. Forlani) الى الرياض في زيارة رسمية، والتقى بالملك خالد وعبر الجانبان عن رغبتهما في تطوير التعاون في المجال الاقتصادي والاستفادة من الخبرات الايطالية في مجال الأعمار وتحديث البنية التحتية للمملكة فضلاً عن تطوير القطاع النفطي، في وقت كانت العالم مر بظروف اقتصادية عقب الحظر النفطي ابان حرب تشرين الاول/ اكتوبر 1973 وما نتج عنه من توجه العديد من الدول الاوربية نحو المملكة العربية السعودية لغرض تعزيز الحضور فيها اقتصادياً وعقد شراكة اقتصادية كونها الدولة العربية الاقوى اقتصادياً (Al-Mobty, 2013, 79).

على أثر ذلك جرى التوقيع على اتفاق بين شركة ارامكو السعودية (Aramco) وشركة إيني الايطالية (Eni Italian company) في عام 1979، والتي نصت على توريد النفط السعودي الى ايطاليا بأسعار تفضيلية تقديراً لعلاقات الصداقة ولمواقف ايطاليا الايجابية من تطورات الصراع العربي - (الإسرائيلي) بشكل مباشر (Ginsborg, 1990, 402).

في إطار تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الطرفين، توجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الى روما بتاريخ 20 كانون الأول 1980، وناقش مع وزير الخارجية إميليو كولومبو (E. Colombo) مناقشات تتعلق



بتطوير العلاقات الاقتصادية، ووصف الفيصل تلك العلاقات بأنها تمر في جو من الود والاحترام المتبادل، وقد انعكس ذلك التطور الإيجابي للعلاقات الى تنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين (ام القرى، 1980). وأثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الايطالي جوليو أندريوتي الى السعودية في نهاية كانون الثاني عام 1991، ولقائه بالملك فهد بن عبد العزيز (1982-2005)، عبر اندريوتي عن أمله في العمل على تعزيز التقارب السياسي والاقتصادي بينهما (دائرة الملك عبد العزيز، 2015، 243). ولتدعيم ذلك التعاون الاقتصادي بين الجانبين، توجه وزير الخارجية الايطالي لامبرتو ديني (L. Dini) الى الرياض في زيارة رسمية في 10 أيلول 1996، والتقى بنظيره السعودي الأمير سعود، ووقع الجانبان اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمارات، وعدّها وزير الخارجية ديني بأنها ذات تأثير ايجابي على تطور العلاقات الاقتصادية بينهما (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، 1996)، وفي نفس الإطار توجه الرئيس الايطالي اوسكار لويجي سكالفارو (O.L. Scalfaro) الى السعودية في 19 تموز 1997، وبرفقته وزير الخارجية ديني، والتقى سكالفارو بالملك فهد وولي العهد الأمير عبدالله بن عبد العزيز في مدينة جدة، وبحث الجانبان التطور السياسي والاقتصادي للعلاقات الثنائية، والعمل على تشجيع حركة الاستثمارات بين البلدين وتعزيز مصالحهما الاقتصادية (Douglas, 2003, 29-30).

تواصلت الزيارات الدبلوماسية بين الرياض وروما بشكل أكبر اثناء تلك المدة، ففي 24 أيار 1999 توجه ولي العهد الامير عبدالله في زيارة رسمية الى روما، وأجرى لقاءات متعددة مع الرئيس الايطالي كارلو أزيجليو شيامبي (C.A. Ciampi) ورئيس الوزراء ماسيمو داليمبا (M.D'Alema)، ورحب الرئيس شيامبي بالامير عبدالله وعبر عن سعادته عن التطور الذي وصلت اليه العلاقات الثنائية بينهما، فيما عدّ الامير عبدالله الزيارة استكمالاً لجهود البلدين في تطوير التعاون الاقتصادي بين الجانبين (احمد، 2025، 725)، وتم التأكيد خلال هذه الزيارة على تعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط وفق مبادئ القانون الدولي (ام القرى، 1999). وفي 7 شباط 2000 وقّع الجانبان على مذكرة للتفاهم والصداقة في مدينة الرياض، أكدت على تعزيز أواصر الصداقة وزيادة التنسيق السياسي بين البلدين وتشكيل لجان لمتابعة الأنشطة والفعاليات الاقتصادية المتنوعة، ونصت المذكرة على توحيد المواقف والرؤى حيال الصراع الفلسطيني - (الإسرائيلي) (Pizzigall, 29). وفي 12 آذار 2002 زار رئيس الوزراء سيلفيو برلسكوني (S. Berlusconi) الرياض وعقد محادثات مع الملك فهد وولي عهده الأمير عبد الله، تناولت العلاقات الثنائية ورغبة ايطاليا في توسيع التعاون مع المملكة في المجالات كافة (ام القرى، 2002).



في هذا الإطار، توجه وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني (F. Frattini) الى السعودية في 25 أيار 2004، وكان في استقباله ولي العهد الأمير عبدالله في مدينة جدة، وجدد الوزير فراتيني سعي بلاده في تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي مع المملكة، وتم الاتفاق على التنسيق المشترك بين شركة إيني الايطالية وبين شركة أرامكو السعودية والشركة الإسبانية ريبسو (Repso)، لإدارة عدد من الأنشطة في مجال استكشاف النفط والغاز في منطقة الربع الخالي (الشرق الأوسط، 2004). وعلى مستوى آخر، قام وفد من مجلس الشورى السعودي برئاسة رشيد بن راجح الشريف بزيارة الى روما في 3 آذار 2005، وعقد الأخير اجتماعاً مع نائب وزير الخارجية الايطالي ألفريدو ماتينكا (A. Matinka) وناقشا العلاقات الثنائية، وبعدها التقى الشريف أعضاء لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الايطالي وتركز اللقاء حول تعميق الحوار السياسي السعودي - الايطالي ودور ايطاليا في تطوير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي (Al-Kathiri, 2013, 115).

لقد عكست الزيارات الدبلوماسية المتبادلة السابقة قوة العلاقات السياسية والاقتصادية بين المملكة العربية والسعودية وجمهورية ايطاليا، بدليل كثرة الاتفاقيات المبرمة بينهما والتي ساهمت في تعزيز التعاون والتنسيق المشترك في الكثير من المواقع ازاء التطورات الإقليمية والعالمية.

تعزيز الشراكة الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وايطاليا 2006-2015:

شهدت العلاقات الاقتصادية بين الرياض وروما تطورات متسارعة في جميع المجالات، وأدى مجلس الغرف التجارية السعودية دوراً مميزاً في دعم الشراكة الاقتصادية مع الدول الاوروبية لا سيما مع ايطاليا، عن طريق التسهيلات المقدمة من جانب مجالس الأعمال السعودية - الأجنبية المشتركة.

توجه وفد اقتصادي من رجال الأعمال السعوديين برئاسة عبدالرحمن الربيعه الى روما بتاريخ 10 تموز 2006، وبحث مع كبار رجال الأعمال الايطاليين إمكانية توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء مجلس أعمال مشترك، يهدف الى نقل التقنية الايطالية الحديثة الى المملكة والاستفادة من التجربة الايطالية في إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (وكالة الانباء السعودية، www.spa.gov.sa/report) ، وتوجت الجهود السابقة في تأسيس كل من مجلس الغرف السعودية وغرف التجارة الإيطالية (Unioncamere) ما يعرف بمجلس الأعمال السعودي - الإيطالي المشترك بتاريخ 15 تموز 2006، ويهدف المجلس لتعزيز مناخ الاستثمار في كلا البلدين وتشجيع رجال الأعمال على إقامة مشاريع واستثمارات مشتركة (Al-Mobty, 82).



ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة كبيرة على أثر إنشاء مجلس الأعمال السعودي - الإيطالي المشترك، إذ بلغ حجم الصادرات السعودية الى إيطاليا حوالي (8) مليارات ريال سعودي في عام 2005، وتحتل إيطاليا المرتبة السادسة من حيث الواردات، فقد بلغت واردات المملكة من إيطاليا حوالي (5,5) مليارات ريال، أي بنسبة (6%) عن عام 2004 (وكالة الأنباء السعودية، www.spa.gov.sa/report).

يعد النفط الخام أهم الصادرات السعودية لإيطاليا، إذ يشكل نسبة (28%) من إجمالي الصادرات، فضلاً عن البتروكيماويات والألمنيوم والفولاذ، والمشروبات الروحية البيضاء الثقيلة ومسحوق ثاني أكسيد التيتانيوم والكبريت والجلود المدبوغة، بما في ذلك جلد البقر والأغنام. أما السلع الرئيسية المستوردة من إيطاليا هي الآلات والسيارات والأجهزة الكهربائية والمنزلية والأثاث والملابس فضلاً عن الرخام والأحجار الكريمة والقرميد والبلاط، **ALMobty**-(83).

فيما يتعلق بالتعاملات المالية بين الجانبين وقّع الجانبان في مدينة الرياض اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال ومنع التهرب الضريبي بين حكومتي البلدين في 13 كانون الثاني 2007 في مقر وزارة المالية السعودية، وقّعها عن الجانب السعودي وزير المالية إبراهيم العساف وعن الجانب الإيطالي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإيطالي ماسيمو داليمو، وأكد العساف أن اتفاقية تقادي الازدواج الضريبي تُعد إطاراً قانونياً مستقراً يحدد العلاقات الضريبية بين الدول ويضمن منع الازدواج الضريبي على الدخل المتحقق من النشاطات الاستثمارية، وتهدف الى تشجيع وحماية الاستثمارات مفيداً أنه بعد هذه الاتفاقية تكون الدولتان قد استكملتا توقيع الاتفاقيات الاقتصادية الأساسية بين البلدين (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، 2007)، فيما أوضح وزير الخارجية داليمو أن توقيع هذه الاتفاقية سيكون لها دور ايجابي في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين خاصة مع وجود مجلس الأعمال السعودي - الإيطالي، مؤكداً أن إيطاليا تعد شريكاً استراتيجياً للمملكة خاصة في مجال الطاقة (الرياض، 2007)، وأضاف قائلاً: "أدعو الى ضرورة الإسراع في توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ويجب أن نعمل جميعاً على سرعة تحقيق ذلك ليس لأسباب اقتصادية فحسب بل لأسباب سياسية أيضاً لما تمثله دول مجلس التعاون من أهمية للاستقرار السياسي والأمني في المنطقة" (الرياض، 2007). وتجدر الإشارة الى أن هناك تعاوناً بين مجلس الشورى والبرلمان الإيطالي في المجالات الاقتصادية والشؤون السياسية والاجتماعية وكانت نتائج هذا التعاون المثمر أن كلا المجلسين قد صادقا



على تلك الاتفاقية في 13 كانون الثاني 2007 (Al-Kathiri , 111). وجدير بالذكر أن إيطاليا حلت في المرتبة السادسة من بين الدول الأوروبية في حركة التبادل التجاري مع السعودية منذ مطلع عام 2006 (ام القرى، 2007).

ولدى زيارة رئيس الوزراء الايطالي رومانو برودي للرياض في 22 نيسان 2007، التقى برجال الأعمال السعوديين في مقر مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية بالرياض، وكان في استقباله رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية عبدالرحمن بن راشد الراشد ورئيس مجلس الأعمال السعودي - الايطالي يوسف عبد الستار الميمني وأعضاء الجانب السعودي في المجلس وعدد من رجال الأعمال السعوديين وعبر رئيس المجلس يوسف الميمني عن ترحيب المملكة بالتطور الايجابي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين، وقال أيضاً: "إننا نطمح نحو شراكة حقيقية وإستراتيجية مع إيطاليا تتسجم مع معطيات الفترة المقبلة كما أن لدينا رغبة ملحّة في جلب الاستثمارات الايطالية إلى المملكة خاصة مع بدء إعلان حكومة خادم الحرمين الشريفين تشييد عدد من المشروعات الاقتصادية العملاقة" (وكالة الانباء السعودية، www.spa.gov.sa/report) ، ومن جانبه تحدث برودي قائلاً: "إن علاقات إيطاليا التجارية مع المملكة تنمو باضطراد فالتبادل التجاري تجاوز عام 2006 ثمانية مليارات و 300 مليون دولار، وثلاثة مليارات منها صادرات وخمسة مليارات و 300 مليون دولار واردات الأمر الذي يجعل من إيطاليا الشريك الأوروبي الأول للمملكة العربية السعودية". وأضاف إن إيطاليا والمملكة تجمعهما مصلحة مشتركة في وجود سوق مستقرة للطاقة تكون قادرة على تلبية احتياجات المنتجين والمستهلكين على حد سواء، ويأمل أن تحذو علاقات البلدين في التبادل العلمي والثقافي حذو التقدم الذي تشهده العلاقات التجارية والصناعية (ام القرى، 2007). وأكد السفير السعودي في روما محمد بن إبراهيم الجار الله أن حجم الاستثمارات السعودية - الايطالية المشتركة المرخص لها والمقامة في المملكة بلغت خلال عامي 2006 و 2007 نحو 33 مشروعاً بلغت رؤوس أموالها نحو 186 مليون دولار مثلت حصة الشريك الإيطالي فيها ما نسبته (50%)، وأضاف أن هذا التطور السريع في زيادة حجم الاستثمارات سيساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين وسينعكس ايجابياً على اقتصاد الجانبين (الرياض، 2007).

أثناء وجود الملك عبد الله في روما يومي 5 و 6 تشرين الثاني 2007، ناقش مع رئيس الحكومة الايطالية جهود البلدين في تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلديهما، وتم الاتفاق على تنسيق الجهود من أجل الارتقاء بالعلاقات



الاقتصادية(الرياض،2007). وفي ختام الزيارة، تم التوقيع على عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والتعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية والحكومة الإيطالية في مجال الدفاع ومجال مكافحة الجريمة، والتعاون في مجال الصحة بين وزارتي الصحة في البلدين، والتفاهم في مجال التدريب المهني بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية ووزارة العمل والضمان الاجتماعي في الجمهورية الإيطالية، فضلاً عن التفاهم بين وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية ووزارة الجامعات والبحوث في الجمهورية الإيطالية (المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، 2007). وعلى أثر ذلك زاد التبادل التجاري بين البلدين، ونتج عنه أن حقق الميزان التجاري بين المملكة وإيطاليا فائزاً مالياً لصالح المملكة قُدرت قيمته حوالي (5,614) مليون ريال سعودي في مطلع عام 2008 (Pizzigall, 32). كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين فيه قيمة الصادرات السعودية الى ايطاليا بالريال السعودي (المملكة العربية السعودية،2010).



يتضح من الجدول ارتفاع كبير في حجم الصادرات السعودية إلى ايطاليا بالمقارنة بين عامي 2004 و2008، وهو يُعد بحد ذاته مؤشراً قوياً حول ازدياد التبادل التجاري بين البلدين في نهاية عام 2008. بموازاة ذلك توجه وزير الخارجية الايطالي فرانكو فراتيني على رأس وفد اقتصادي الى الرياض في 18 تشرين الأول 2009، ويعد فراتيني من أشد الداعمين لتطوير علاقات ايطاليا الخارجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعقد اجتماعات مع نظيره السعودي سعود الفيصل ووزير المالية السعودي ابراهيم العساف وتناولوا تدعيم العلاقات



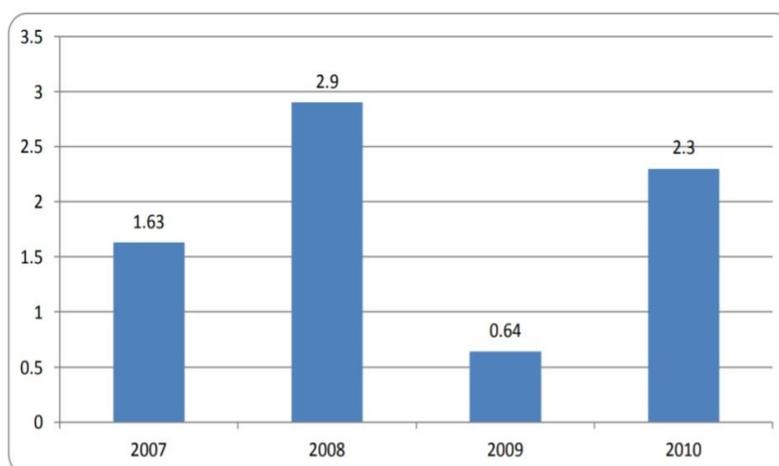
الاقتصادية، وحضر الجانبان اجتماعاً للجنة السعودية – الإيطالية المشتركة التي هدفت الى تعزيز حركة الاستثمارات بين البلدين (Pizzigall, 32).

إن التطور الاقتصادي الذي وصلت إليه كل من المملكة وإيطاليا إنما جاء حصيلة ازدياد حجم الاستثمارات السعودية في إيطاليا خلال المدة 2007-2009، إذ بلغت قيمة الاستثمارات السعودية نحو (11,8) مليار يورو (أي ما يعادل 44 مليار ريال سعودي)، وهي نسبة كبيرة جداً لصالح المملكة (المملكة العربية السعودية، 2010). وحول التبادل التجاري بين الجانبين، فقد استوردت المملكة العربية السعودية من إيطاليا ما قيمته (0,8%) من إجمالي واردات الدول المستوردة من إيطاليا عام 2009، في حين بلغت قيمة الصادرات السعودية الى إيطاليا ما قيمته (0,7%) من إجمالي قيمة صادرات الدول الى إيطاليا، وتتنوع السلع السعودية المصدرة الى إيطاليا وهي: زيوت نפט خام ومنتجاتها، بولي إيثيلين عالي ومنخفض الكثافة، وإيثيلين جلايكول وغيرها. في حين كانت واردات المملكة من إيطاليا السلع التالية: الحديد والصلب، الأدوية، قطع لغض صناعة الحنفيات، قطع غيار للسيارات (المملكة العربية السعودية، 2010).

واستكمالاً للتواصل الاقتصادي بين المملكة وإيطاليا، فقد توجهت الى المملكة بعثة اقتصادية أخرى برئاسة وزير الخارجية الإيطالي فراتيني في 5 تشرين الثاني 2010، وهدفت تلك الزيارة الى تعزيز الحوار الاستراتيجي بين البلدين فضلاً عن تدعيم مهمة رجال الأعمال والصناعيين الإيطاليين في أن يأخذوا دورهم في خضم ذلك النشاط، وقد عبر السفير الإيطالي في الرياض فالنتينو سيمونيتي (V. Simonetti) عن سعادته الى التطور الذي وصلت اليه تلك العلاقات، وأوضح أن مهمة البعثة الاقتصادية الإيطالية هي التركيز على تنويع الاقتصاد وتحسين البنية التحتية للمملكة العربية السعودية ودعم الاستثمارات (الجزيرة، 2010). وخلال يومي 6-8 تشرين الثاني 2010 استضاف مجلس الغرف السعودية اجتماعاً اقتصادياً للبلدين بُحث فيه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسبل تدعيمها، إذ نظم المجلس وبالتعاون مع الغرفة التجارية بالرياض والشرقية، فعاليات الملتقى الاقتصادي السعودي - الإيطالي بمشاركة وفد تجاري إيطالي رفيع المستوى برئاسة وزير الخارجية الإيطالي فراتيني ووزير التنمية الاقتصادية الإيطالي بولو روماني (P. Romani) (الرياض، 2010)، وأكد المجتمعون أن تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين سيكون له أثر كبير في تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، كونهما يمثلان كتلة اقتصادية متجانسة وستسهم في تحسين الاقتصاد العالمي (الجزيرة، 2010).



إن التطور الذي وصلت إليه العلاقات الاقتصادية بين المملكة وإيطاليا إنما جاء انسجاماً مع توجهات الملك عبدالله الداعية الى تعزيز الحركة الاقتصادية من حيث زيادة الاستثمارات وتذليل العقبات التي تواجه المستثمرين السعوديين والإيطاليين والاستفادة من الشركات الإيطالية في بناء المدن الصناعية وتسهيل عملية التبادل التجاري بين البلدين، وأهم تلك الشركات التي لها حضور تاريخي فاعل في المملكة هي شركة إيني الإيطالية التي كان لها تأثير واضح في بناء الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة (Al-Torki, 2013, 78). كما هو موضح في الجدول التالي الذي يبين انسيابية حركة الاستثمارات الإيطالية في المملكة العربية السعودية أثناء المدة (2007-2010) (المملكة العربية السعودية، 2013، 6):



يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع كبير في الاستثمارات السعودية في إيطاليا في عام 2008 قابله انخفاض بسيط في تلك الاستثمارات في عام 2010، وهو أمر يخضع للعرض والطلب على إقامة المشاريع في كلا البلدين. وعلى هذا الأساس قام وزير التنمية الاقتصادية الإيطالي باولو روماني بزيارة رسمية الى الرياض في 21 تشرين الأول 2011، والتقى بوزير الاقتصاد والتخطيط السعودي محمد بن سليمان الجاسر، وتناول اللقاء الحديث عن تحديث البنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيات الجديدة لإعادة إطلاق التعاون الثنائي في هذه القطاعات، وأوضح الجاسر أثناء المؤتمر الصحفي المشترك مع نظيره الإيطالي في الرياض أن الاتفاق مع الإيطاليين يأتي في إطار برنامج سعودي مكثف لتنويع مصادر الطاقة الكهربائية، في حين أكد روماني: "إن إيطاليا وبالنظر إلى



اختصاصاتها، سوف تكون قادرة على المساهمة في تحقيق وإنتاج وتوزيع الطاقة، وسيقيم البلدان تعاوناً صناعياً في قطاع الطاقة المتجددة ومعالجة المياه وغيرها من التقنيات الحديثة (ام القرى، 2011).

عند مقارنة معدلات التجارة بين السعودية وإيطاليا خلال الفترة 2005-2011، يتضح أنه هناك زيادة ملحوظة في حجم الصادرات السعودية إلى إيطاليا، وتضاعفت قيمة هذه الصادرات إلى أكثر من ثلاث مرات خلال المدة 2004-2008، في حين كانت إيطاليا قادرة على الحفاظ على معدل الاستحواذ (2-3%) من إجمالي الصادرات السعودية، إذ ارتفعت قيمة هذه الصادرات من (6,7) مليار ريال سعودي عام 2004 إلى (23) مليار ريال عام 2008 (Al-Mobty, 2013, 85). فضلاً عن ذلك تمتعت المملكة بمعدلات عالية في النمو الاقتصادي، أي بلغت حوالي (8,5%) عام 2011، وهي بذلك تعد بيئة ممتازة لتوجه الشركات الإيطالية إلى السعودية وتدفق الاستثمارات فيها بما يعزز النشاط الاقتصادي بين البلدين، لكن يبدو أن الأزمة المالية التي أطاحت بالاقتصاد العالمي، بضمنها إيطاليا، في النصف الثاني من عام 2008 قد أثرت سلباً على الاقتصاد الإيطالي (Al-Torki, 2013, 70)، مما أدى إلى انخفاض وارداتها من المملكة التي تراجعت إلى (9,6) مليار ريال عام 2009 م بانخفاض (58%)، على الرغم من الزيادة النسبية في الصادرات بدءاً من عام 2010، إذ كانت إيطاليا غير قادرة على الاستحواذ على أكثر من (1,3-2,8%) إجمالي الصادرات السعودية خلال الفترة 2009-2011، ومع ذلك تقدر قيمة الصادرات السعودية لإيطاليا بنحو (17,2) مليار ريال أثناء المدة 2002-2011 (Al-Mobty, 2013, 85-86).

وهذا يعني أن الشركات الإيطالية كانت تحرص على الاستثمار في المملكة، وكثير منها يستثمر في مجالات مهمة، إن لم يكن في أهم المجالات في الاقتصاد السعودي، وخصوصاً في الصناعة النفطية وفي صناعة البتروكيماويات، إذ تعد المملكة العربية السعودية سوقاً مهمة لتصدير السلع الصناعية من إيطاليا، في مجالات مثل الدفاع والنقل والطب والتكنولوجيا الحديثة، بينما تشكل المنتجات النفطية والمعدنية أغلب صادرات المملكة العربية السعودية لإيطاليا،



كما هو موضح في الجدول أدناه الذي يبين حجم التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا (2007-2015) (المملكة العربية السعودية، 108، 2016):

التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية و إيطاليا
Trade between Kingdom of Saudi Arabia and ITALY

الميزان التجاري Balance of Trade	حجم التجارة Volume Of Trade		الواردات Import			الصادرات Export			السنة Year
	الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة %	الترتيب Rank	القيمة Value	النسبة %	الترتيب Rank	القيمة Value	
1,858	10	32,621	5%	5	15,381	2%	11	17,239	2007
5,614	9	40,190	4%	7	17,288	2%	12	22,902	2008
-3,597	12	22,903	4%	7	13,250	1%	17	9,653	2009
2,847	12	28,211	3%	10	12,682	2%	13	15,529	2010
21,321	8	55,901	4%	8	17,290	3%	8	38,611	2011
21,841	9	56,810	3%	9	17,484	3%	8	39,326	2012
13,741	8	54,489	3%	8	20,374	2%	10	34,115	2013
3,631	11	47,489	3%	9	21,929	2%	12	25,560	2014
-7,315	9	32,355	3%	9	19,835	2%	16	12,520	2015
-6,964	10	27,714	3%	9	17,339	2%	17	10,375	2016

من خلال النظر الى الجدول أعلاه فإنه غالباً ما يميل الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية وإيطاليا لصالح المملكة بمتوسط فائض سنوي قدره (6) مليارات ريال سعودي بين الأعوام 2005-2012، مثلت خلالها الصادرات السعودية (61%) من إجمالي التبادل التجاري بين البلدين، ذلك أن (28%) من هذه الصادرات كانت على شكل منتجات نفطية، لأن الاقتصاد الإيطالي يعتمد بشكل كبير على الطاقة من المملكة العربية السعودية، فضلاً عن ذلك أن نسبة أخرى مماثلة تمثلها المنتجات البتروكيماوية الأساسية، وهي مهمة أيضاً للاقتصاد الإيطالي (AI- Mobty, 2013, 85).

استمر مجلس الغرف السعودية في العمل على تنظيم زيارات متبادلة لوفود تجارية رفيعة المستوى الى مدينتي روما وميلانو الايطاليتين، فقد قام المجلس أثناء المدة (24-26) كانون الثاني 2012، بتنظيم زيارة وفد تجاري سعودي مكون من (30) شخصاً من كبار رجال الأعمال السعوديين يمثلون مجلس الأعمال السعودي الإيطالي لمدينة ميلانو الإيطالية وذلك لبحث وتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري ولتنشيط التبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم الإيطاليين ودعم أواصر التعاون بينهما لخدمة العلاقات والمصالح المشتركة والتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة بالدولتين وأوجه التعاون والتبادل التجاري في مختلف المجالات والقطاعات تشمل النفط والغاز والهندسة والمقاولات



(وكالة الانباء السعودية، www.spa.gov.sa/report) . وكشف السفير السعودي في روما صالح الغامدي في تصريح له بتاريخ 24 أيار 2012 عن أن حجم التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا يتجاوز (40) مليار ريال سعودي وأن سبب ذلك يعود الى نشاط مجلس الأعمال السعودي - الايطالي ودوره في تنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين (الجزيرة، 2012).

في المقابل أوضح السفير الايطالي الجديد في الرياض ماريو بوفو (M. Povoï)، في تصريح له بتاريخ 25 أيلول 2013 أنه من مصلحة البلدين أن تساهم شركات بلاده الكبرى في مشاريع التنمية السعودية، والعمل بشكل جماعي مع الشركات الصناعية الإيطالية جنباً إلى جنب مع الشركات السعودية الكبرى لتسهيل التواصل والتفاهم بينهما، وبالتالي تقديم الضمانات من الحكومة الإيطالية للجانب السعودي لعمل تلك المشاريع، وأضاف أن حكومته تقوم بإبلاغ الوسط الصناعي في إيطاليا بما يستجد في المملكة من عروض بشكل مستمر، والهدف الأساسي هو إثارة اهتمام الشركات الإيطالية في العمل بالمملكة، والأمر نفسه مع الجانب السعودي، داعياً الى دعم دور مجلس الأعمال السعودي - الإيطالي في أن يأخذ مكانه في تنشيط عمل تلك الشركات (الجزيرة، 2013).

وفي الإطار ذاته تم التوقيع في 31 تشرين الأول 2013 على مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للاستثمار السعودية ومؤسسة تشجيع وتحويل الاستثمارات الإيطالية الخارجية (SEMST)، لإنشاء شركة سعودية - إيطالية قابضة مقرها الرياض وبرأس مال قدره (10) ملايين دولار مقسمة بين الشركاء السعوديين والإيطاليين، وتعمل الشركة القابضة على جذب الفرص الاستثمارية الإيطالية واستثمارها مع شركاء سعوديين في المملكة وينبثق عن الشركة العديد من الشركات المشتركة بين البلدين للاستثمار في جميع مجالات الاستثمار المتاحة في المملكة (الرياض، 2013).

وعلى أثر التطور المتنامي للعلاقات الاقتصادية السعودية الإيطالية أثناء المدة (2012-2013)، ازداد حجم التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا، الذي بلغ حوالي (14.9) مليار دولار أمريكي (أي ما يعادل 51 مليار ريال سعودي)، والذي كانت نتائجه واضحة في زيادة النمو في الأرباح لكلا البلدين، ومع ذلك يرى البلدان أنه هناك حاجة إلى تعزيز الاستثمار الثنائي، خاصة مع الأخذ في نظر الاعتبار عدد الشركات السعودية - الإيطالية المرخصة في إقامة المشاريع التي مقرها في المملكة العربية السعودية وهي (97) فقط، برأسمال إجمالي حوالي



(2.9) مليار دولار، وحصّة إيطاليا منها حوالي (15%) فقط، وهو يعدّ أمراً مهماً لتعزيز التعاون الاقتصادي السعودي الإيطالي في المستقبل (Al-Mobty, 2013, 89).

وفي مطلع شهر آذار عام 2014 شهد التبادل التجاري بين البلدين ازدياداً واضحاً، إذ استوردت السعودية من إيطاليا ما قيمته (17.5) مليار ريال أي (4.7 مليار دولار) في نهاية عام 2013، لتكون إيطاليا بذلك تاسع أكبر مصدر إلى السعودية بين دول العالم، وشكلت واردات السعودية من إيطاليا (3%) من إجمالي واردات المملكة في مطلع عام 2014، والبالغة (583.5) مليار ريال، وبلغ حجم الاستثمارات الإيطالية في السعودية نحو (11) مليار ريال أي ما يقارب (2.9) مليار دولار، وتعمل في السعودية نحو 80 شركة إيطالية في المجالات والنشاطات الاقتصادية كافة (المملكة العربية السعودية، 2016، 110). وفي 2 آذار 2014 عقد مجلس الأعمال السعودي - الإيطالي اجتماعاً له بحضور رئيس لجنة الشؤون الخارجية باتحاد الصناعات الإيطالية باولو زيقنا (P. Zighna)، وتم مناقشة حركة الاستثمارات في البلدين، وأكد زيقنا أن حكومته منحت تسهيلات كبيرة للمستثمرين السعوديين وأنه يجب على هؤلاء المستثمرين أن يعرفوا الفرق بين الاستثمار في إيطاليا وغيرها من الدول الأوروبية وأن هناك ميزات تنافسية تقدمها الشركات الإيطالية للمستثمرين السعوديين، وفي المقابل أكد رئيس مجلس الغرف السعودية عبدالله المبطي أن المملكة تقدر الدور الاقتصادي الذي تقوم به الشركات الإيطالية، مشيراً إلى أن إيطاليا تعد البيئة المناسبة للاستثمارات السعودية وأنها تعد الشريك التجاري الأول للمملكة على المستوى الأوروبي (الرياض، 2014).

وفي الإطار ذاته، عقد مجلس الوزراء السعودي برئاسة ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز جلسته في 19 أيار 2014، وناقش عدداً من الملفات أهمها العلاقات الاقتصادية بين المملكة والدول الأوروبية، وقد عبر المجلس عن دعم المملكة الكامل لتنشيط التبادل التجاري مع الاتحاد الأوروبي بشكل عام وإيطاليا على وجه الخصوص، وهو ما رحبت الحكومة الإيطالية، التي أعلنت عن رغبتها في الإسراع في إبرام اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي، بما يتوافق مع تطلعات البلدين منذ سنوات عدة (ام القرى، 2014).



Kirkuk University Journal
of Humanities Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية



عدد خاص بنشر وقائع المؤتمر العلمي الثالث (العلوم الإنسانية أساس الارتقاء الفكري للمجتمع للمدة 2-1 - حزيران 2025)

وأثناء اللقاء الذي جمع السفير الايطالي في الرياض ماريو بوفو برئيس غرفة الشرقية⁽³⁾ عبدالرحمن العطيشان في مدينة جدة بتاريخ 16 تشرين الثاني 2014، أكد السفير الايطالي أن البيئة الاستثمارية في المملكة محفزة، فضلاً عن توافر الاستقرار المالي والاقتصادي وتوسع الإنفاق الحكومي في قطاعات البنية التحتية مثل التعليم والنقل والمواصلات والصحة لافتاً الى ضرورة تكثيف تبادل الوفود التجارية وذلك بهدف إيجاد آليات مشتركة لتعزيز تدفقات التجارة والاستثمارات بين البلدين (الرياض، 2014)، موضحاً أن حجم التبادل التجاري بين المملكة وإيطاليا بلغ نحو (8,4) مليار يورو (أي ما يعادل 36 مليار ريال سعودي) نهاية عام 2014، كما حقق الميزان التجاري بين البلدين فائضاً لصالح المملكة يقدر بحوالي (13.7) مليار ريال سعودي خلال عام 2014، وأضاف السفير الايطالي أن الصادرات الايطالية تجاوزت (5) مليارات يورو (أي ما يعادل 21 مليار سعودي)، وبنسبة قدرها (6,6%) مقارنة بعام 2013، في حين بلغت الصادرات السعودية الى ايطاليا والتي أغلبها من المنتجات النفطية، حوالي (3,3) مليار يورو، (أي ما يعادل 15 مليار ريال سعودي) (الغرفة التجارية العربية الايطالية المشتركة، www.jiac.it/ar/2014).

يتضح مما سبق أن تفعيل الشراكة الاقتصادية بين الرياض وروما إنما جاء حصيلة الجهود التي بذلتها الشركات السعودية والايطالية العاملة في مجال التجارة وقطاع الأعمال، فضلاً عن دور مجلس الغرفة السعودية ومجلس الأعمال السعودي - الايطالي، اللذين ساهما في تنشيط حركة الاستثمارات وتطوير التعاون الاستراتيجي بين الجانبين.

(3) غرفة الشرقية: وهي إحدى الغرف التجارية السعودية من أصل 28 غرفة تجارية، تأسست عام 1952 في مدينة الدمام شرق المملكة، تهتم برعاية مصالح الحركة التجارية والاسهام في تطوير اقتصاديات المنطقة الشرقية وخدمة الاقتصاد والمجتمع في المملكة العربية السعودية. لتفاصيل أكثر ينظر: غرفة الشرقية، متاحة على الموقع: www.saudipedia.com



الخاتمة

خرج البحث بجملته نتائج وهي:

- 1- تعد إيطاليا، المملكة العربية السعودية بأنها دولة مؤثرة وللاعب أساسي وقوة اقتصادية مهمة في منطقة الشرق الأوسط، وفي المقابل تعد المملكة العربية السعودية إيطاليا شريكاً موثقاً به ويمكن الاعتماد عليه للعب دور اقتصادي وتنموي فعال وهي بمثابة الجسر عبر البحر الأبيض المتوسط بين أوروبا والدول العربية.
- 2- شكل توقيع الاتفاقيات الثنائية بين الرياض وروما حيز الزاوية لإرساء الشراكة الاقتصادية بين البلدين.
- 3- عكست الزيارات الدبلوماسية بين البلدين تعزيز التعاون الاقتصادي وأسهم بشكل كبير في تأسيس مجلس الأعمال السعودي الإيطالي.
- 4- لقد مثلت إيطاليا محطة أساسية في العلاقات السعودية - الأوروبية المعاصرة، فإيطاليا لا تحتل الصدارة في ترتيب الشراكة التجارية السعودية مع أوروبا فحسب وإنما تُعد في مقدمة الدول التي ترتبط بعلاقات تاريخية وثيقة مع المملكة في ظل تقارب الرؤى والمواقف الدبلوماسية تجاه القضايا العالمية المختلفة.
- 5- لقد أدى كلٌّ من مجلس الشورى السعودي والبرلمان الإيطالي دوراً مهماً في تعزيز العلاقات الثنائية وتدعيم الصداقة البرلمانية السعودية - الإيطالية التي انعكست بشكل إيجابي على العلاقات الاستراتيجية بين البلدين.
- 6- سعى البلدان نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية من خلال تبني رؤى تهدف إلى تطوير وصيانة علاقات الصداقة بين البلدين القائمة على التفاهم والتعاون الثنائي، وتنسيق المواقف إزاء الكثير من المشاكل العالمية سواء السياسية أو الاقتصادية.



المصادر والمراجع

الوثائق غير المنشورة:

أولاً: العربية:

- 1- المملكة العربية السعودية، المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، الديوان الملكي، المرسوم الملكي بالموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وبين جمهورية إيطاليا حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات والبروتوكول المرفق بها، المرقم 149 بتاريخ 1417/10/17هـ الموافق 1996/9/10م.
- 2- المملكة العربية السعودية، المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، الديوان الملكي، المرسوم الملكي بالموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين حكومة جمهورية إيطاليا لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي في مدينة الرياض، المرقم 7790/ب بتاريخ 1427/12/23هـ الموافق 2007/1/13م.
- 3- المملكة العربية السعودية، المركز الوطني للوثائق والمحفوظات، الديوان الملكي، المرسوم الملكي بالموافقة على اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وبين حكومة جمهورية إيطاليا حول التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والعلمي والتقني والبروتوكول المرفق بها، المرقم 24199/ب بتاريخ 10/29/1428هـ الموافق 2007/11/6م.

ثانياً: الأجنبية:

- India Office Records (1932) (I.O.R)/ L/PS/12/2062, Telegram from British Embassy in Rome, 10 Feb 1932.

المطبوعات الحكومية:

- 1- المملكة العربية السعودية (2010)، غرفة الشرقية، العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وإيطاليا، مركز المعلومات، الرياض.
- 2- المملكة العربية السعودية (2013)، مجلس الغرف السعودية، تقرير حول العلاقات الاقتصادية السعودية – الإيطالية، مركز البحوث والمعلومات، الرياض.
- 3- المملكة العربية السعودية (2016)، الهيئة العامة للإحصاء، التبادل التجاري بين المملكة وشركائها التجاريين الرئيسيين، الرياض.



الكتب:

- 1- دارة الملك عبد العزيز (2015)، موسوعة الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، الخطب والكلمات في مجلس الوزراء 1982-2005، الرياض، مجلد (4).
- 2- فهد عبد الله السماري وآخرون (1999)، موسوعة تاريخ الملك عبد العزيز الدبلوماسي، الرياض.
- Paul Ginsborg (1990) , A history of contemporary Italy 1943-1988, first published, London.

الرسائل الجامعية:

- خليل حمود عثمان علي (2011)، سياسة بريطانيا تجاه المملكة العربية السعودية 1939-1945، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية ابن رشد.
- Faherty Douglas (2003), Italian foreign policy: trends for the twenty-first century, thesis submitted to Naval Postgraduate School, University of Circle, California (U.S.A).

البحوث المنشورة:

- 1- فهد عباس سليمان السبعواوي (2022)، "العلاقات السعودية – الإيطالية 1932-1953"، مجلة كان التاريخية، السنة الخامسة عشر، ع(58)، القاهرة.
- 2- فهد عباس سليمان السبعواوي (2021)، "العلاقات السعودية – البريطانية 1971-1973"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج (16)، ع (1)، جامعة كركوك.
- 3- ياسين رشيد فقي احمد (2025)، "التطورات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية في عهد الملك فهد بن عبد العزيز 1982-2005، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، مج (20)، ع (1)، جامعة كركوك.

الاجنبية:

- 1- Abdullah Al-Mobty (2013), "Towards Strengthening Saudi-Italian Economic Cooperation", Institute Affairs International, NO.(XXI).
- 2- Faysal Bin Abdul Rahman Bin Muammar (2013), "Saudi-Italian Relations", Institute Affairs International, NO.(XXI).
- 3- Mai Al-Torki (2013) , " Saudi Arabia – Europe Economic Cooperation: Prospects and Potentialities", Institute Affairs International, NO.(XXI).
- 4- Matteo Pizzigall (2013) , "History of an 80-Year-Long friendship: Italy - Saudi Arabia relations", Institute Affairs International, NO.(XXI).



Kirkuk University Journal
of Humanities Studies
مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية



عدد خاص بنشر وقائع المؤتمر العلمي الثالث (العلوم الإنسانية أساس الارتقاء الفكري للمجتمع للمدة 2-1 - حزيران 2025)

- 5- Michel G. Nehme (1994) , " Saudi Arabia 1950-80: Between Nationalism and Religion", Middle Eastern Studies, Vol.(30), No.(4).
- 6- Rashed Al-Kathiri (2013) , " Parliamentary Relations between the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Italy", Institute Affairs International, NO.(XXI).
- 7- Vincenzo Strika, " Saudi-Italian Relations Since the Second World War", www.darah.sa.

الصفحة:

- 1- جريدة أم القرى، ع (374)، 14 شباط 1932.
- 2- جريدة أم القرى، ع (1183)، 7 تشرين الثاني 1947.
- 3- جريدة أم القرى، ع (1344)، 5 كانون الثاني 1951.
- 4- جريدة أم القرى، ع (2458)، 9 شباط 1973.
- 5- جريدة أم القرى، ع (2567)، 14 آذار 1975.
- 6- جريدة أم القرى، ع (2849)، 26 كانون الأول 1980.
- 7- جريدة أم القرى، ع (3747)، 28 أيار 1999.
- 8- جريدة أم القرى، ع (3882)، 15 آذار 2002.
- 9- جريدة أم القرى، ع (4131)، 12 كانون الثاني 2007.
- 10- جريدة أم القرى، ع (4146)، 27 نيسان 2007.
- 11- جريدة أم القرى، ع (4383)، 11 تشرين الثاني 2011.
- 12- جريدة أم القرى، ع (4515)، 23 أيار 2014.
- 13- جريدة الجزيرة، ع (13672)، 5 تشرين الثاني 2010.
- 14- جريدة الجزيرة، ع (14483)، 24 أيار 2012.
- 15- جريدة الجزيرة، ع (14872)، 25 أيلول 2013.
- 16- جريدة الرياض، ع (14083)، 14 كانون الثاني 2007.
- 17- جريدة الرياض، ع (14084)، 15 كانون الثاني 2007.
- 18- جريدة الرياض، ع (14197)، 8 أيار 2007.
- 19- جريدة الرياض، ع (14378)، 5 تشرين الثاني 2007.
- 20- جريدة الرياض، ع (15475)، 6 تشرين الثاني 2010.
- 21- جريدة الرياض، ع (15342)، 31 تشرين الأول 2013.
- 22- جريدة الرياض، ع (16689)، 4 آذار 2014.
- 23- جريدة الرياض، ع (16947)، 17 تشرين الثاني 2014.
- 24- جريدة الشرق الأوسط(السعودية)، ع (9312)، 27 أيار 2004.



المقالات المنشورة على الانترنت:

- 1- الغرف التجارية العربية الايطالية المشتركة، منتدى الأعمال السعودي-الايطالي، "التطور الاقتصادي للعلاقات السعودية – الايطالية 2014-2015"، متاح على الموقع: www.jiac.it/ar/2014
- 2- وكالة الأنباء السعودية، "وفد اقتصادي سعودي في روما يبحث تأسيس مجلس للأعمال السعودي – الايطالي المشترك"، متاح على الموقع: www.spa.gov.sa/report
- 3- وكالة الأنباء السعودية، "رئيس وزراء ايطاليا يلتقي رجال الأعمال السعوديين"، متاح على الموقع: www.spa.gov.sa/report
- 4- وكالة الأنباء السعودية، "المملكة وايطاليا...ثمانون عاماً من العلاقات المتميزة"، على الموقع: www.spa.gov.sa/report

